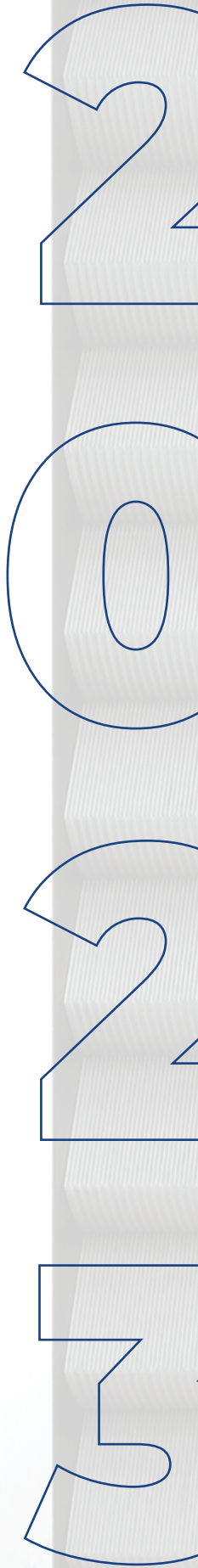




# التقرير السنوي

لأبرز انتهاكات حقوق الإنسان  
بحق اللاجئين السوريين في لبنان



# المحتويات

## المقدمة

- 02** خلفية وتاريخ المنظمة  
**03** المنهجية العامة للبحث والتوثيق

## تعريف بالتقرير

**04**

## ملخص الانتهاكات

**05**

**06**

الاعتقال التعسفي

**09**

الترحيل القسري

**12**

الاضلاء القسري

**14**

إساءة المعاملة والتعذيب

**16**

التمييز على أساس العرق والفكر والمعتقد

**18**

الاضفاء القسري

**19**

العنف الجنسي وحجز الأوراق الرسمية

**20**

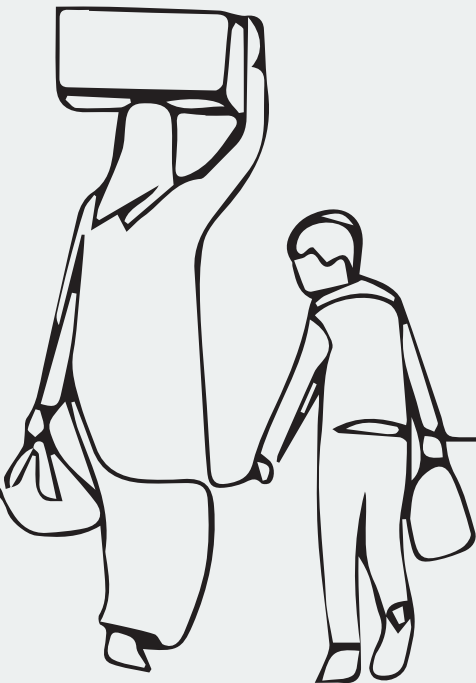
## التوصيات

## خلفية وتاريخ المنظمة

مركز وصول لحقوق الإنسان (ACHR)، هو منظمة غير حكومية وغير ربحية. ويقودها ويديرها لاجئون سوريون لديهم خلفيات مهنية في القانون وحقوق الإنسان والصحافة، الذين اضطروا إلى طلب اللجوء في لبنان بسبب نشاطهم المؤيد للديمقراطية في سوريا. يلتزم المركز بدعم سيادة القانون ومكافحة الإفلات من العقاب. ويحافظ على موقف غير ديني وغير طائفي ويظل مستقلاً عن أي انتماءات سياسية. يدافع المركز عن الحقوق الجماعية والفردية للاجئين من خلال التحقيق في الانتهاكات العديدة للقانون الدولي التي يعانون منها وتسليط الضوء عليها. يدعو المركز إلى العودة الطوعية والكرامة والأمن للاجئين إلى بلدانهم الأصلية. مركز وصول لحقوق الإنسان مسجل في لبنان منذ عام 2017 تحت الرقم (1716) /2019، وفي فرنسا منذ عام 2020، تحت الرقم W931023779، ولديه معادلة في أمريكا وكندا كجمعية خيرية.

منذ عام 2019، نشر مركز وصول لحقوق الإنسان ما لا يقل عن 80 إصدارًا بين تقارير استقصائية وأوراق بحثية وبيانات صحفية وأوراق موقف وأوراق سياسات ورسائل مناصرة، وأطلق و/أو شارك في قيادة العديد من حملات المناصرة الموجهة للمطالبة بتطبيق القوانين واحترام القانون الدولي، ووضع سياسات واضحة للتعامل مع اللاجئين وإزالة القيود المفروضة عليهم، والتوعية بانتهاكات حقوق الإنسان في لبنان.

يمتلك مركز وصول لحقوق الإنسان قاعدة بيانات فريدة، تحتوي معلومات موثقة بحسب منهجية خاصة لاعتماد توثيق انتهاكات حقوق الإنسان، والتي تم استخدامها في معظم إصداراته وساهم/دعم إصدارات شركائه حول واقع حقوق الإنسان للاجئين السوريين في لبنان. وتعد قواعد البيانات مرجعًا موثوقًا للعديد من الشركاء الفاعلين في مجال حقوق الإنسان وتوثيق الانتهاكات، بما فيها لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن سوريا، ومشروع موقع النزاع المسلح والبيانات والأحداث (ACLEDA)، ومشروع الاحتجاز العالمي (GDP)، واللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC)، ومفوضية حقوق الإنسان (OHCHR)، كما المنظمات والتحالفات الشريكة.

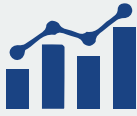


## المنهجية العامة للبحث والتوثيق

يستخدم مركز وصول لحقوق الإنسان (ACHR)، مجموعةً متنوعةً من الاستراتيجيات لجمع المعلومات للالتزام بمنهج عمله، بما في ذلك المناطق الآمنة، ومتوسطة المخاطر ومحاولة الوصول إلى المناطق ذات الوصول المحدود. وفي الحالات التي تكون فيها المقابلات الشخصية غير ممكنة، يجري باحثونا مقابلاتٍ عن بُعد مع الناجين والشهود، باستخدام المكالمات الهاتفية أو الاتصال عبر الإنترنت. تلعب هذه المقابلات دورًا محوريًا في جمع المعلومات المهمة وتحديد انتهاكات حقوق الإنسان. علاوة على ذلك، في حالات مختارة، يتم دمج الشهادات التي تم الحصول عليها عن بعد من الشهود أو الناجين في تقارير المركز.

لضمان أقصى قدر من المصداقية للمعلومات التي تم جمعها، يقوم باحثونا بالتحقق من هويات الأشخاص الذين تمت مقابلتهم والمصادقة على شهاداتهم، من خلال مقابلةٍ شاملةٍ، وإحالةٍ مرجعيةٍ دقيقةٍ مع مصادر متعددة. ويعزز هذا النهج الشامل، عمق وموثوقية عملية التوثيق لدينا، حتى في الظروف الصعبة. وملتزم بدعم أعلى المعايير الأخلاقية في جميع جوانب عملنا، ونحرص بشدة على حماية خصوصية وأمن جميع الأفراد المشاركين في عملية التوثيق.

ويعتمد بشكل أساسي على خطوات عدّة أبرزها:



03

### تحليل المعلومات

يتم تحليل المعلومات وتصنيفها، وتقييم صحتها ومصداقيتها.



02

### التحقق من صحة المعلومات

يتم التحقق من صحة المعلومات باستخدام مصادر إضافية، عبر الشركاء أو الناشطين، ونعتمد بشكل جزئي على المعلومات مفتوحة المصدر، فيما نقوم بالتحقق من مصداقية المصادر المستخدمة.



01

### جمع المعلومات

يتم جمع المعلومات من مجموعة متنوعة من المصادر، باستخدام وسائل مثل المقابلات الشخصية والاتصالات الهاتفية والبريد الإلكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي.



05

### النشر والتوعية

يتم نشر التقارير والنتائج المتعلقة بالتوثيق لتثقيف الجمهور والمؤسسات والمنظمات المهمة بحقوق الإنسان.



04

### توثيق المعلومات

يتم توثيق المعلومات التي تم جمعها بالتفصيل وفقًا لمعايير الأدلة القانونية إن وجدت ك قضايا التعذيب من خلال الطب الشرعي المحطّف، بما في ذلك تحديد المسؤوليات والأضرار المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان.



## تعريف بالتقرير

يعد هذا التقرير وثيقة جادة وشاملة عمل عليها مركز وصول لحقوق الإنسان لتوثيق الانتهاكات المتعددة لحقوق الإنسان التي تعرض لها اللاجئون في لبنان خلال عام 2023. من خلال هذا التقرير، نسعى إلى تسليط الضوء على الظروف القاسية والانتهاكات الممنهجة التي يعاني منها اللاجئون، وتحديد الجهات المسؤولة والمناطق الجغرافية للانتهاكات وتفاصيل أخرى. يتضمن التقرير تفاصيل دقيقة حول كل نوع من الانتهاكات، بما في ذلك:

### الاعتقال / الاحتجاز التعسفي

- توثيق حالات الاعتقال غير القانوني التي تعرض لها اللاجئون، والتي غالبًا ما تفتقر إلى الإجراءات القانونية السليمة وتتم دون توجيه تهم محددة.

### الترحيل القسري

- توثيق عمليات الترحيل التي تعرض لها اللاجئون، والتي تمت في غالب الأحيان بدون مراعاة للإجراءات القانونية الواجبة وحقوق اللاجئين

### إساءة المعاملة والتعذيب

- توثيق الحالات التي تعرض فيها اللاجئون لممارسات قاسية ولا إنسانية، سواء كانت جسدية أو نفسية.

### التمييز على أساس العرق والفكر والمعتقد

- توثيق حالات التمييز التي واجهها اللاجئون على أساس العرق، أو الدين، أو الفكر، مما يزيد من معاناتهم ويؤثر على فرصهم في الحصول على الخدمات الأساسية.

### الإخلاء القسري

- توضيح الظروف التي تم فيها إجبار اللاجئين على مغادرة مساكنهم أو مخيماتهم، غالبًا دون توفير بدائل سكنية ملائمة.

### حجز الوثائق الرسمية

- توثيق حالات احتجاز الوثائق الرسمية للاجئين، مثل جوازات السفر وبطاقات الهوية، مما يحد من حركتهم وقدرتهم على الوصول إلى الخدمات الأساسية.

### الإخفاء القسري

- توثيق حالات اختفاء اللاجئين قسرًا، حيث يتم احتجازهم دون علم عائلاتهم ودون أي إجراءات قانونية.

### العنف الجنسي

- توثيق حالات العنف الجنسي التي تعرض لها اللاجئون.

إن الغرض الرئيسي من هذا التقرير هو تعزيز الوعي حول هذه الانتهاكات وحث الجهات المعنية على اتخاذ إجراءات عاجلة وفعالة لحماية حقوق اللاجئين وتحسين أوضاعهم المعيشية. من خلال تقديم صورة واضحة ومفصلة عن الانتهاكات، نأمل أن نساهم في دفع المجتمع الدولي والمطلي لاتخاذ خطوات عملية نحو إنهاء هذه الممارسات غير الإنسانية وضمان حماية حقوق اللاجئين وفقًا للمعايير الدولية.

علاوة على ذلك، يسعى التقرير إلى توفير مرجع موثوق للباحثين وصناع السياسات والناشطين في مجال حقوق الإنسان، يمكن الاعتماد عليه في التخطيط لمبادرات إصلاحية وتقديم المساعدات اللازمة للاجئين المتضررين. من خلال تقديم توصيات مبنية على البيانات الموثوقة، نهدف إلى تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق العدالة والمساءلة للمسؤولين عن هذه الانتهاكات.

## ملخص الانتهاكات

في عام 2023، شهد اللاجئون السوريون في لبنان مجموعة مختلفة من الانتهاكات التي وثقها مركز وصول لحقوق الإنسان وبلغ العدد الإجمالي للانتهاكات الموثقة 4532 حالة.



# 4532

العدد الإجمالي للانتهاكات



## 596

إخلاء قسري



## 763

ترحيل قسري



## 1289

سوء معاملة وتعذيب



## 1080

اعتقال واحتجاز تعسفي



## 15

حجز الوثائق الرسمية



## 773

تمييز على أساس  
الفكر والمعتقد



## 14

الإخفاء القسري



## 2

عنف جنسي

تجدر الإشارة إلى أن أرقام الانتهاكات التي يتعرض لها اللاجئون السوريون تتجاوز الأرقام الموثقة.



# الاعتقال التعسفي

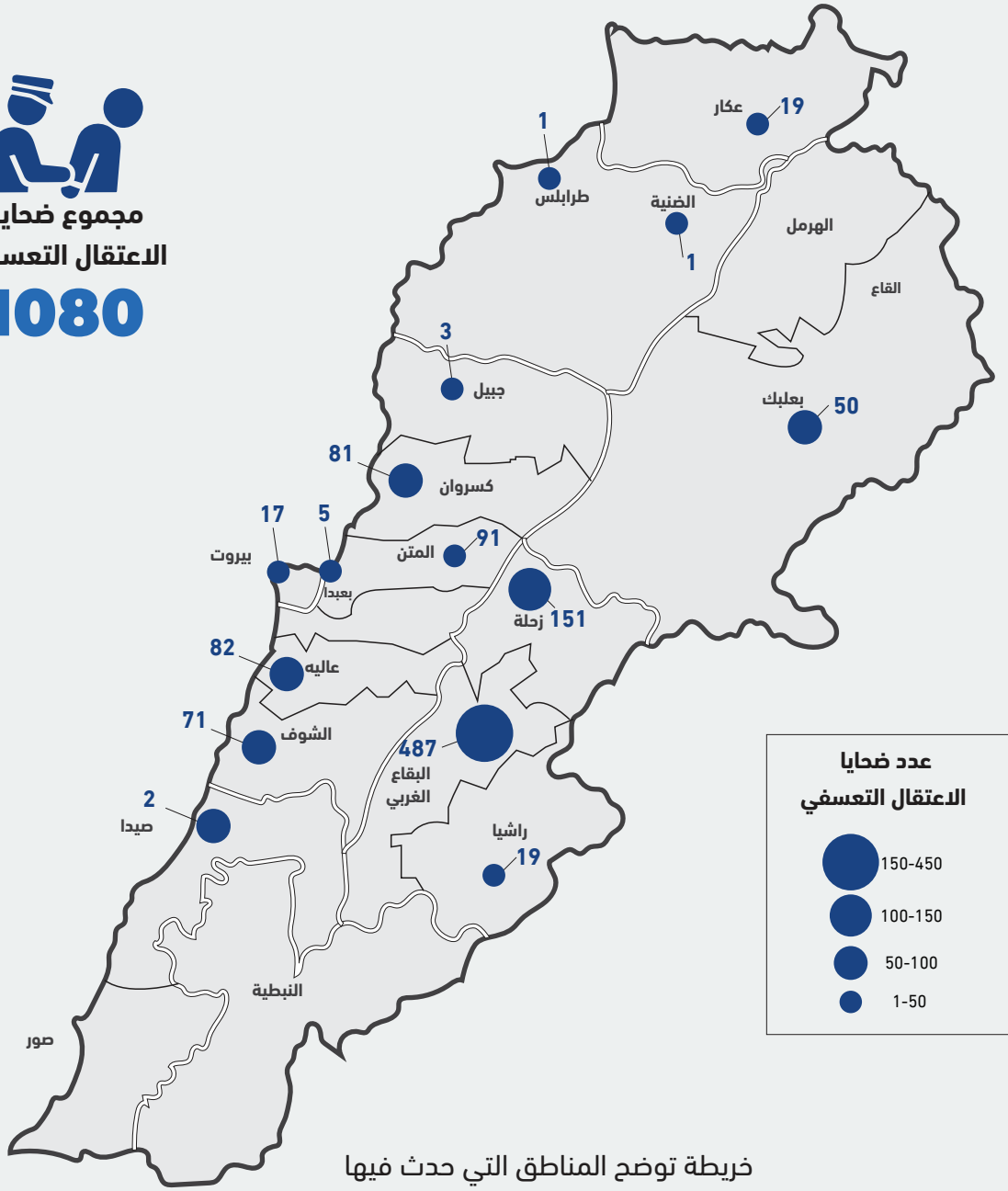
خلال عام 2023، شهد اللاجئون السوريون في لبنان حالات عديدة من الاعتقال / الاحتجاز التعسفي، والتي توزعت على مختلف المناطق في البلاد. أظهرت البيانات الموثقة أن محافظة بيروت سجلت 17 حالة اعتقال تعسفي، فيما كان في المتن 91 حالة، وعاليه 82 حالة، وبعيدا خمس حالات، والشوف 71 حالة. أما في البقاع، فكان عدد الحالات الموثقة في زحلة 151 حالة، والبقاع الغربي 487 حالة، وبعبك 50 حالة، وراشيا 19 حالة. بالإضافة إلى ذلك، سجلت مناطق جبيل والضنية وطرابلس وصيدا حالات أقل بكثير، حيث سجلت جبيل 3 حالات، والضنية وطرابلس حالة واحدة لكل منهما، وصيدا حالتين. إجمالاً، بلغ عدد حالات الاعتقال التعسفي في لبنان 1080 حالة.

وتوزعت مسؤولية الاعتقال التعسفي بين عدة جهات أمنية وعسكرية. جاءت مخابرات الجيش اللبناني في المقدمة بواقع 223 حالة، تلاها الجيش اللبناني بـ 792 حالة، والأمن العام بـ 33 حالة، وفرع أمن الدولة بـ 22 حالة، وفرع المعلومات بـ 4 حالات، وشرطة البلديات بحالتين، والدرك اللبناني بثلاث حالات، كما تم تسجيل حالة واحدة لمجموعات مسلحة.

أيضاً أظهرت البيانات أن نسبة كبيرة من ضحايا الاعتقال التعسفي كانوا من الذكور، حيث بلغ عددهم 1027، وهو ما يمثل 95.09% من إجمالي الضحايا. بينما شكّلت الإناث 4.72% من الضحايا بواقع 51 حالة، وحالتان من مجتمع LGBTQIA+ بنسبة 0.19%.

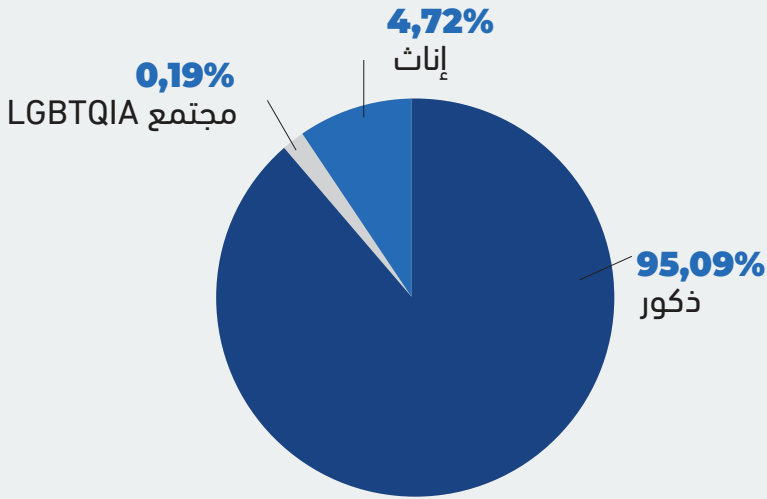
من بين الضحايا المعتقلين، تعرض 16 شخصاً للتعذيب أثناء الاعتقال أو الاحتجاز، ما يمثل 1.48% من إجمالي الضحايا. بينما أفاد 1064 شخصاً بأنهم لم يتعرضوا للتعذيب، وهو ما يمثل 98.52% من الحالات.

مجموع ضحايا  
الاعتقال التعسفي  
**1080**



مجموعات مسلحة	فرع أمن الدولة	الجيش اللبناني	الدرك اللبناني	شرطة البلديات	فرع المعلومات	الامن العام	مخابرات الجيش اللبناني	الجهة المسؤولة
1	22	792	3	2	4	33	223	عدد الضحايا

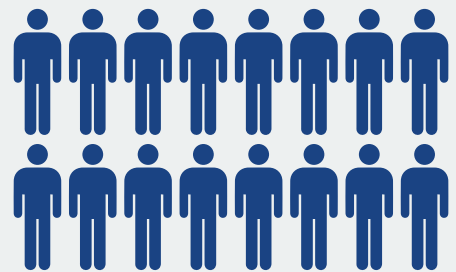
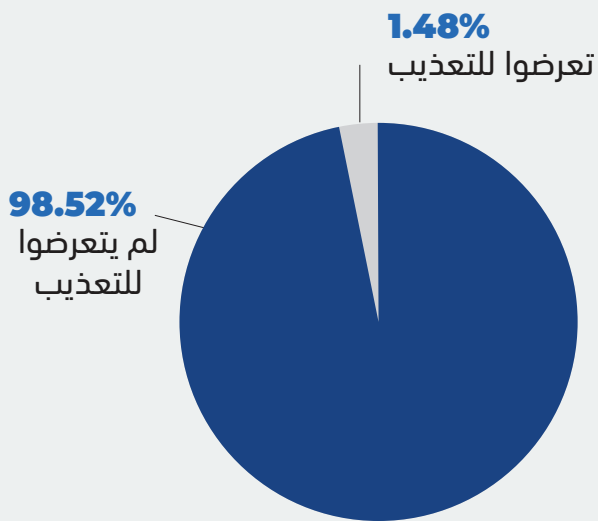
الجهات المسؤولة عن الاعتقال التعسفي



من الذكور  
**1027**

من الإناث  
**51**

من مجتمع LGBTQIA  
**2**



أشخاص تعرضوا للتعذيب

**16**



# الترحيل القسري

خلال عام 2023، بدأت السلطات اللبنانية حملة أمنية واسعة استهدفت اللاجئين السوريين وتم ترحيل العديد من اللاجئين قسرًا من مختلف المناطق في لبنان. حيث وثق مركز وصول لحقوق الإنسان في المتن 43 حالة ترحيل قسري، بينما وثق في عاليه 84 حالة، والشوف 14 حالة، وكسروان 50 حالة. في البقاع، وثق في زطة 85 حالة، والبقاع الغربي 107 حالة، وبعليك 18 حالة. أما في الشمال، فتم توثيق ترحيل 242 حالة من عكار، وحالة واحدة من الضنية وطرابلس. في محافظة بيروت، بلغ عدد الحالات التي وثقها مركز وصول من المرشحين قسرًا 117 حالة، وحالة واحدة من النبطية. إجماليًا، بلغ عدد حالات الترحيل القسري 763 حالة. وتركزت عمليات الترحيل القسري عبر ثلاثة معابر رئيسية: معبر المصنع الذي شهد ترحيل 441 لاجئًا، ومعبر وادي خالد بـ 303 حالات، ومعبر القاع بـ 19 حالة.

توزعت مسؤولية الترحيل القسري بين عدة جهات أمنية وعسكرية. تصدرها الجيش اللبناني بواقع 437 حالة، تلتها مخبرات الجيش بـ 202 حالة، والأمن العام بـ 10 حالات، والشرطة العسكرية بـ 114 حالة.

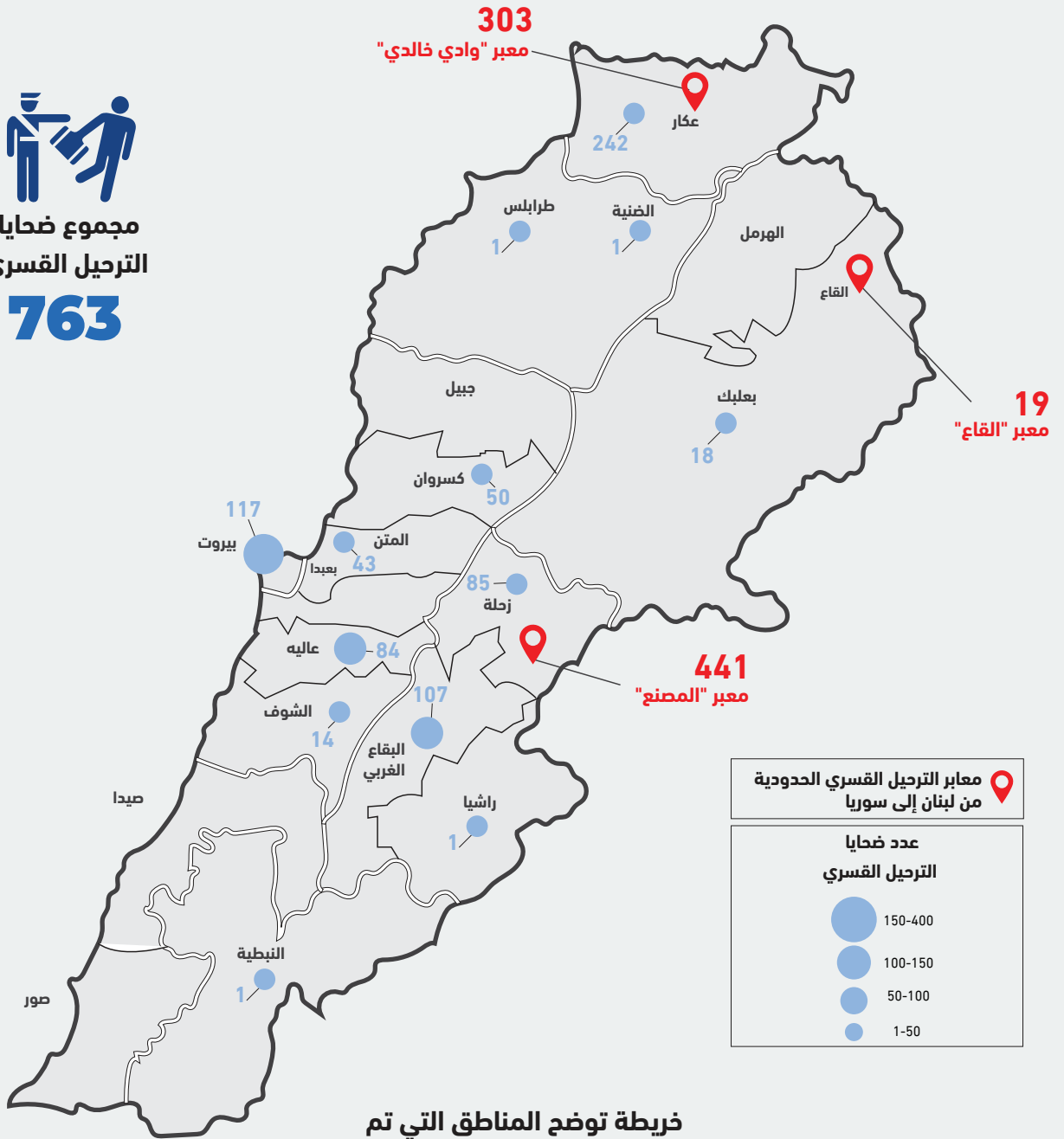
كما أظهرت البيانات أن نسبة كبيرة من ضحايا الترحيل القسري كانوا من الذكور، حيث بلغ عددهم 730، وهو ما يمثل 95.67% من إجمالي الضحايا. بينما كانت الإناث تشكل 4.06% من الضحايا بواقع 31 حالة، و2 حالة فقط من مجتمع LGBTQIA+ بنسبة 0.26%.

من بين الضحايا المرشحين، تم تسليم 297 شخصًا للسلطات السورية، ما يمثل 38.93% من إجمالي الضحايا، وأظهرت البيانات أن 128 من الضحايا المرشحين تم تسليمهم للمهربين.



مجموع ضحايا  
الترحيل القسري

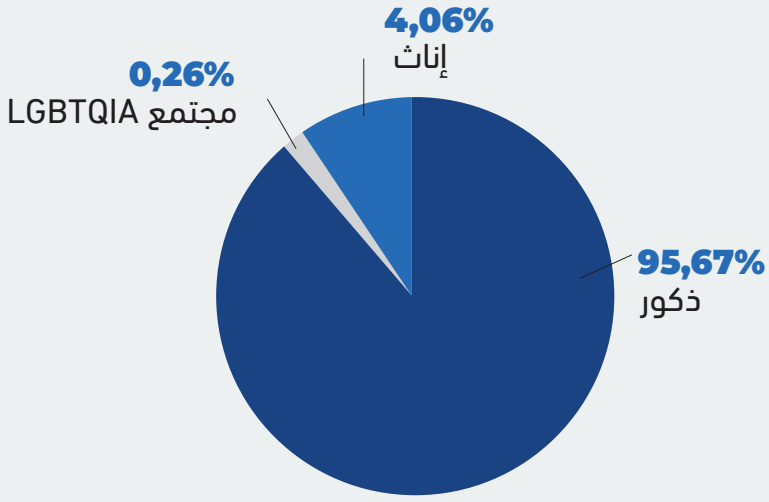
**763**



خريطة توضح المناطق التي تم  
ترحيل اللاجئين منها

الجهة المسؤولة	مخابرات الجيش اللبناني	الجيش اللبناني	الأمن العام	الشرطة العسكرية
عدد الضحايا	202	437	10	114

الجهات المسؤولة عن الترحيل القسري



من الذكور

730



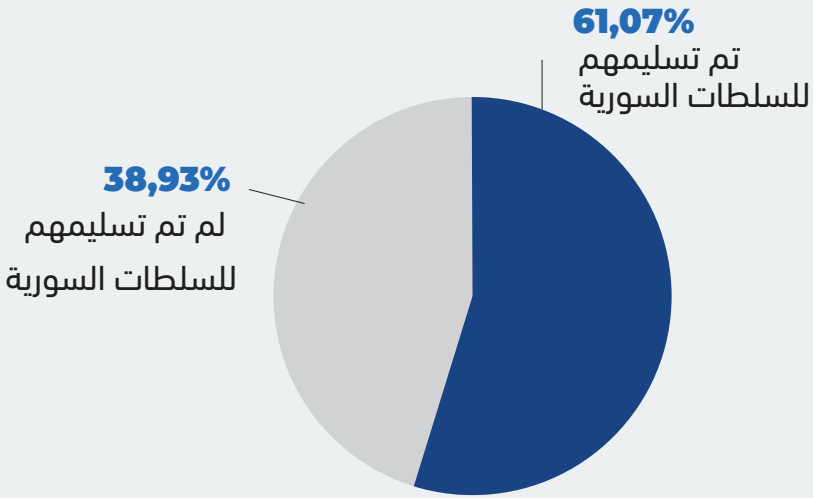
من الإناث

31



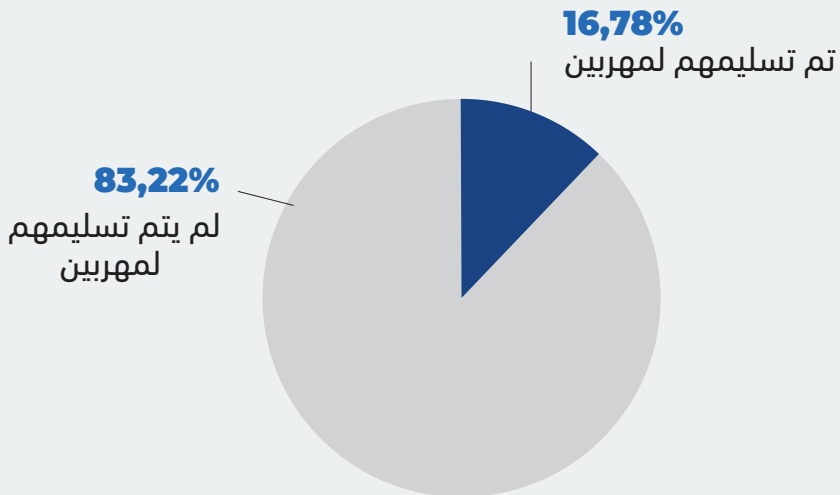
من مجتمع LGBTQIA

2



تم تسليمهم للسلطات السورية

466



تم تسليمهم لمهربين

128



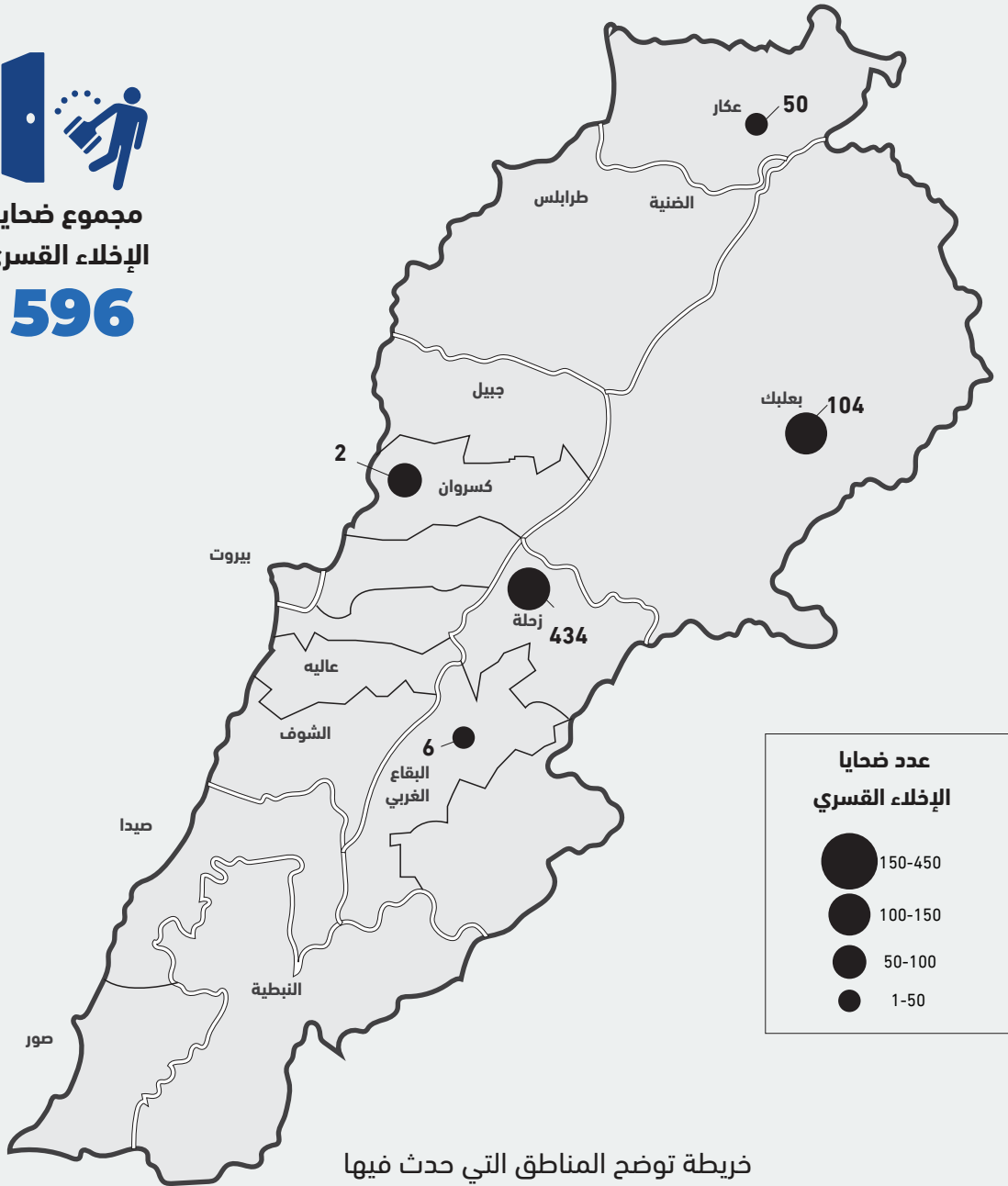


# الإفلاء القسري

خلال عام 2023، وثق مركز وصول لحقوق الإنسان تعرض العديد من اللاجئين السوريين في لبنان لعمليات إخلاء قسري من أماكن سكنهم. أظهرت البيانات أن الجهات المسؤولة عن هذه الانتهاكات تتوزع بين عدة أطراف. تصدر الدرك اللبناني القائمة بعدد 401 حالة إخلاء قسري، تلتها شرطة البلديات بـ 78 حالة، والجيش اللبناني بـ 22 حالة. بالإضافة إلى ذلك، وثق مركز وصول 12 حالة أخلتها مخابرات الجيش اللبناني، ومجموعات مسلحة حاليين، وفرع أمن الدولة حالة واحدة، كما تورط مواطنون لبنانيون في 80 حالة إخلاء قسري، ليصل الإجمالي إلى 596 حالة.

توزعت حالات الإخلاء القسري على عدة مناطق، حيث وثق مركز وصول في قضاء زحلة أكبر عدد من الضحايا بواقع 434 حالة، تلاه قضاء بعلبك بـ 104 حالات، ثم قضاء عكار بـ 50 حالة، وقضاء البقاع الغربي بـ 6 حالات، وأخيراً قضاء كسروان بحاليتين.

  
مجموع ضحايا  
الإخلاء القسري  
**596**



خريطة توضح المناطق التي حدث فيها الإخلاء القسري

مواطنون لبنانيون	مجموعات مسلحة	فرع أمن الدولة	الجيش اللبناني	الدرك اللبناني	شرطة البلديات	مخبرات الجيش اللبناني	الجهة المسؤولة
<b>80</b>	<b>2</b>	<b>1</b>	<b>2</b>	<b>401</b>	<b>78</b>	<b>12</b>	عدد الضحايا

الجهات المسؤولة عن الإخلاء القسري



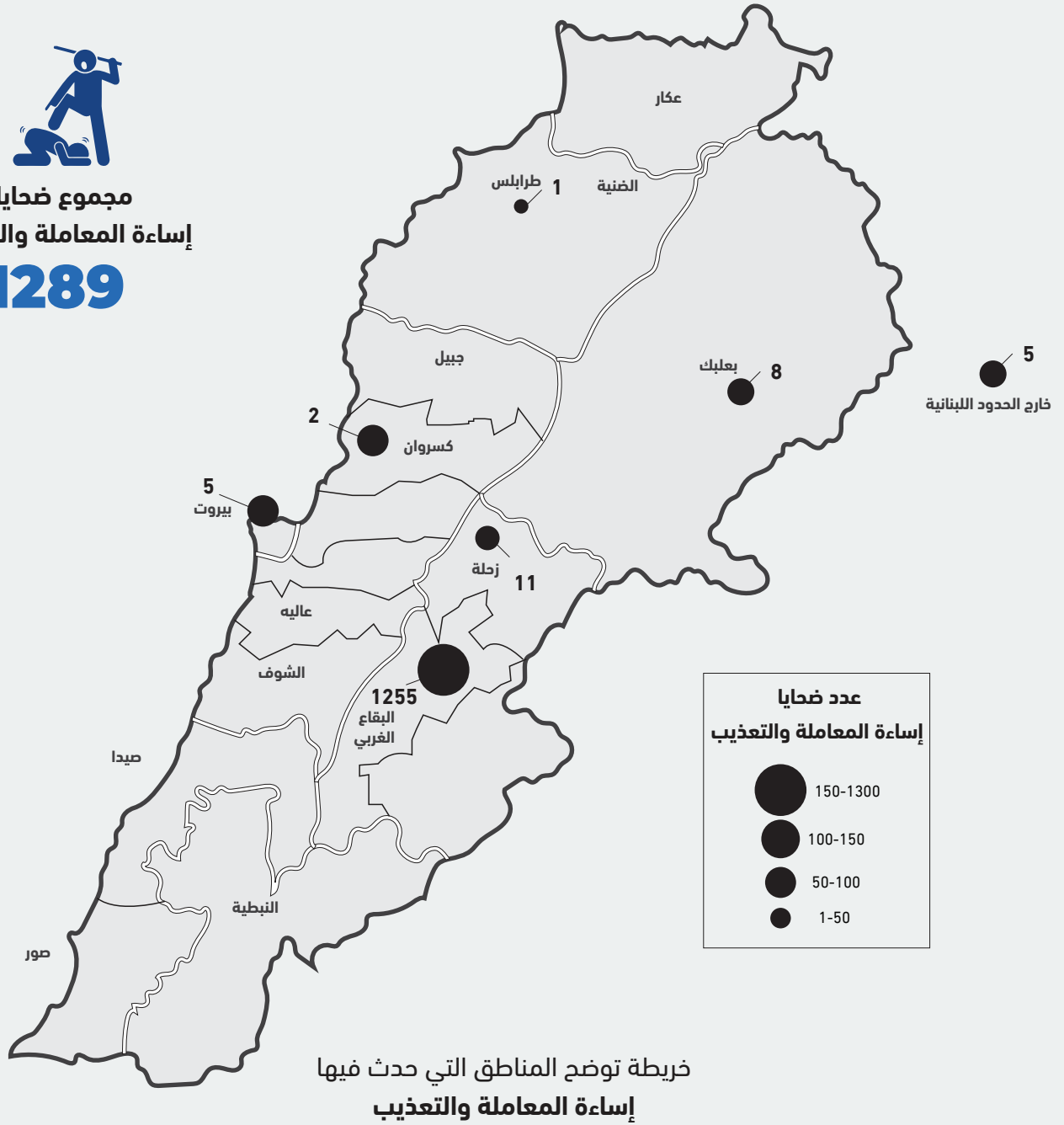
# إساءة المعاملة والتعذيب

خلال عام 2023، وثق مركز وصول لحقوق الإنسان تعرض العديد من اللاجئين السوريين في لبنان لإساءة المعاملة والتعذيب على أيدي جهات متعددة. أظهرت البيانات أن مخابرات الجيش اللبناني كانت الجهة الأكثر تورطًا في هذه الانتهاكات، حيث بلغ عدد الضحايا الذين تعرضوا لإساءة المعاملة والتعذيب على أيديهم 1261 ضحية. كما وثق مركز وصول تورط الجيش اللبناني في 8 حالات، وسلطات خارج لبنان 5 حالات، وفرع أمن الدولة 5 حالات. بالإضافة إلى ذلك، تورطت مجموعات مسلحة في 3 حالات، والدرك اللبناني في حالتين، والأمن العام في حالة واحدة، وحراس أمن المفوضية في حالة واحدة، وشرطة البلديات في حالة واحدة، وفرع المعلومات في حالة واحدة، بالإضافة إلى حالة واحدة تورط فيها مواطنون لبنانيون.

توزعت حالات إساءة المعاملة والتعذيب على عدة مواقع. حيث وثق مركز وصول لحقوق الإنسان في البقاع الغربي العدد الأكبر من الضحايا بواقع 1255 حالة، بينما سجلت زحلة 11 حالة، وقضاء بعلبك 8 حالات، وخارج الحدود اللبنانية 5 حالات، ومحافظة بيروت 5 حالات. كما سجل قضاء البقاع الغربي وكسروان حالتين لكل منهما، وقضاء طرابلس حالة واحدة.



مجموع ضحايا  
إساءة المعاملة والتعذيب  
**1289**



المواطنين لبنانيين	دراس أمن المفوضية	شرطة البلديات	فرع المعلومات	الامن العام	الدرك اللبناني	مجموعات مسلحة	فرع أمن الدولة	سلطات خارج لبنان	الجيش اللبناني	مخابرات الجيش اللبناني	الجهة المسؤولة
1	1	1	1	1	2	3	5	5	8	1261	عدد الضحايا

الجهات المسؤولة عن إساءة المعاملة والتعذيب



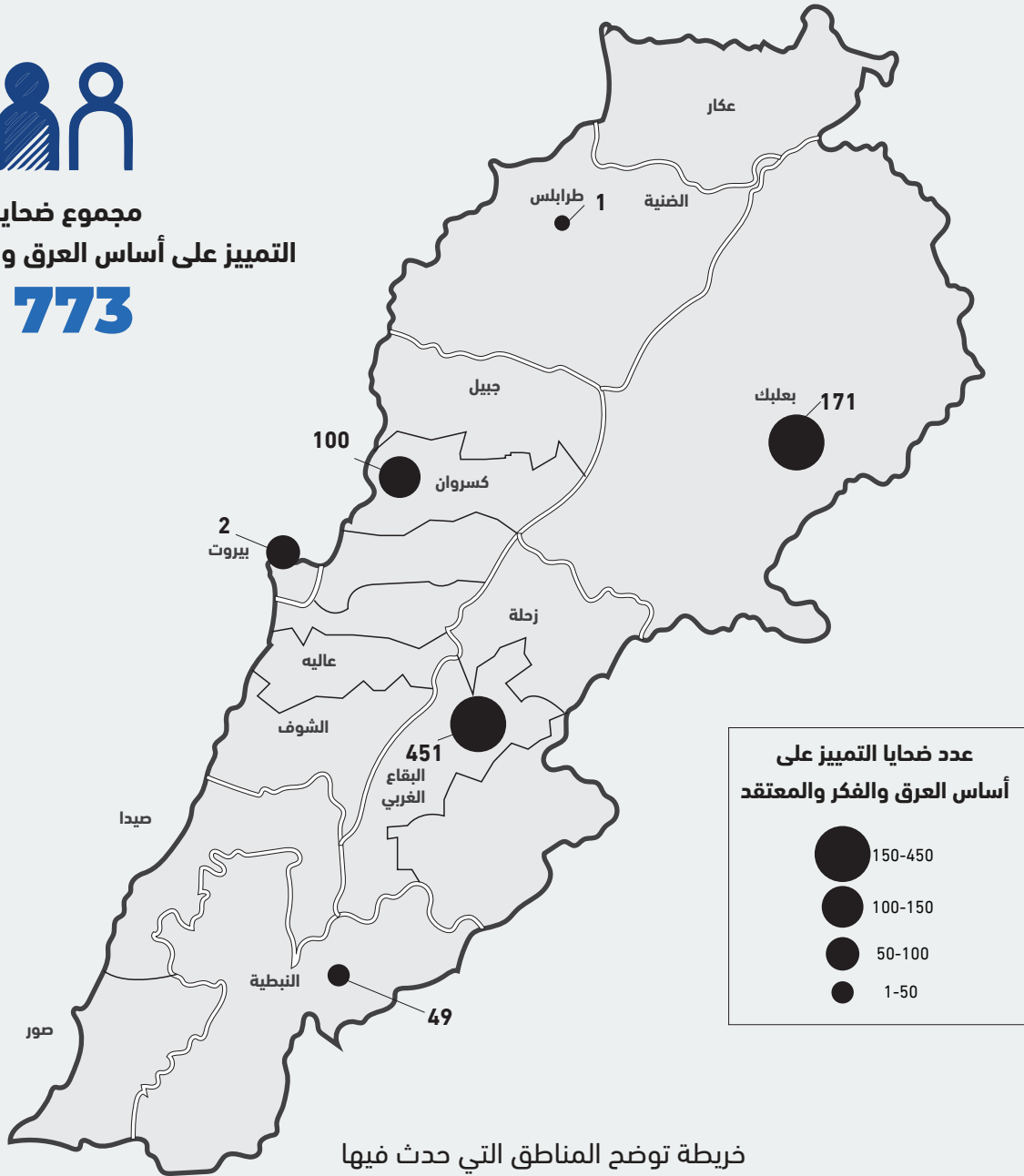
# التمييز على أساس العرق والفكر والمعتقد

في عام 2023 وثق مركز وصول لحقوق الإنسان العديد من حالات التمييز على أساس العرق والفكر والمعتقد التي تعرض لها اللاجئون السوريون. وفقاً للبيانات التي وثقها مركز وصول، يظهر أن الجيش اللبناني ومخابراته قد قاما بأكثر عدد من الانتهاكات بواقع 615 ضحية، تليها شرطة البلديات بـ 151 ضحية. بينما تم توثيق 5 حالات انتهاكات من مواطنين لبنانيين وحالتين من قبل مجموعات مسلحة. أما من حيث الموقع، كانت أغلب الانتهاكات التي وثقها مركز وصول في قضاء البقاع الغربي بواقع 451 حالة، تليها قضاء بعلبك بـ 171 حالة، وقضاء كسروان بـ 100 حالة، وقضاء النبطية بـ 49 حالة. كما سُجّلت حالتان فقط في محافظة بيروت.



مجموع ضحايا  
التمييز على أساس العرق والفكر والمعتقد

**773**



خريطة توضح المناطق التي حدث فيها التمييز على أساس العرق والفكر والمعتقد

مجموعات مسلحة	مواطنین لبنانیین	شرطة البلديات	الجيش اللبناني ومخابرات الجيش اللبناني	الجهة المسؤولة
2	5	151	651	عدد الضحايا

الجهات المسؤولة عن التمييز على أساس العرق والفكر والمعتقد



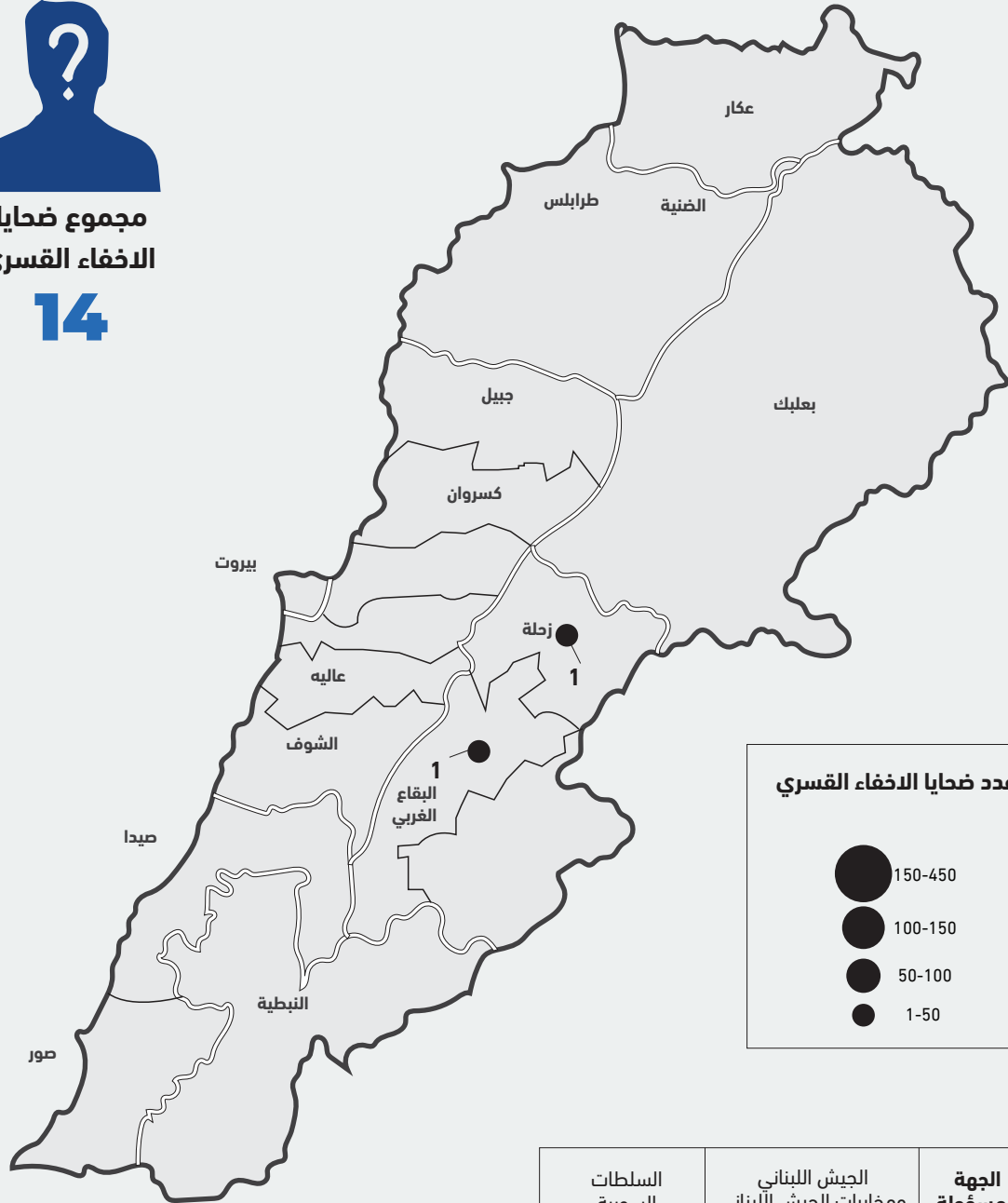
# الاخفاء القسري

في عام 2023، وثق مركز وصول لحقوق الإنسان حالات الإخفاء القسري والانتهاكات التي تعرض لها اللاجئون السوريون، حيث كانت السلطات السورية مسؤولة عن العدد الأكبر من الانتهاكات بواقع 11 ضحية، وتشير المعلومات إلى أن الضحايا الـ 11 اختفوا قسراً في سوريا بعد أن رحلتهم السلطات اللبنانية قسراً من لبنان، يلي ذلك الجيش اللبناني ومخابراته بـ 3 ضحايا. أما من حيث المواقع، سجلت أغلب الانتهاكات في قضاء كسروان بواقع 12 حالة، تلاه قضاء البقاع الغربي وقضاء زحلة بحالة واحدة لكل منهما.



مجموع ضحايا  
الاذفاء القسري

14



خريطة توضح المناطق التي حدث فيها  
الاذفاء القسري

الجهة المسؤولة	الجيش اللبناني ومخابرات الجيش اللبناني	السلطات السورية
عدد الضحايا	3	11

الجهة المسؤولة عن الانتهاك

## العنف الجنسي وحجز الأوراق الرسمية:

وثق مركز وصول لحقوق الإنسان حالتين من العنف الجنسي في عام 2023، بالإضافة إلى ذلك، تم توثيق 15 حالة حجز أوراق رسمية، حيث تم منع الأفراد من الوصول إلى مستنداتهم الشخصية أو الرسمية الضرورية.



# التوصيات



## إلى السلطات اللبنانية:

- الامتناع الفوري عن ترحيل اللاجئين السوريين وإلغاء قرار مجلس الدفاع الأعلى الذي تم الاتفاق عليه عام 2019 والذي يستهدف اللاجئين السوريين الداخليين عبر المعابر غير الرسمية.
- الالتزام باتفاقية مناهضة التعذيب ومحاسبة الضباط وعناصر الأمن المتورطين في قضايا تعذيب وإساءة معاملة اللاجئين السوريين.
- تسهيل منح اللاجئين السوريين المقيمين على الأراضي اللبنانية إقامات شرعية وأذن عمل، وضمان إمكانية الطعن بالقرارات في حال الرفض.
- وقف الاحتجاز التعسفي للاجئين السوريين من دون مذكرة توقيف قانونية وتعويض الضحايا.
- إلغاء القرارات التمييزية الصادرة عن البلديات وضمان وجود آلية قانونية لمراقبة عملها المرتبط باللاجئين.
- الامتناع عن استخدام العنف الجسدي واللفظي أثناء تفتيش مخيمات اللاجئين والالتزام بالقوانين المحلية والدولية.
- إلزام كافة الوسائل الإعلامية المحلية بتبني خطاب مهني والابتعاد عن التحريض ضد اللاجئين.
- التوقف عن إخلاء اللاجئين قسريًا من المخيمات والمنازل التي يسكنون بها.
- الامتناع عن حجز الوثائق الرسمية للاجئين كوسيلة ضغط.

## إلى مفوضية اللاجئين:

- متابعة ملفات اللاجئين المهددين بالترحيل والتركيز على النشطاء والمنشقين ومن يعارض النظام في سوريا.
- تعزيز دور مكتب الحماية وتوفير الدعم والتمثيل القانوني من خلال محامين مستقلين أو تابعين للمفوضية.
- تفعيل قنوات التواصل مع اللاجئين وإنشاء قنوات جديدة أكثر فعالية.
- التواصل مع السلطات اللبنانية لضمان حصول اللاجئين السوريين على الإقامة القانونية.
- مراقبة الانتهاكات التي تحصل بحق اللاجئين في السجون ومراكز الاحتجاز.

## إلى المجتمع الدولي:

- الضغط على السلطات اللبنانية لضمان احترام التزاماتها الدولية وتوفير الحماية لكافة المتواجدين على أراضيها، بما فيهم اللاجئون.
- تعزيز قدرات المجتمع المدني المحلي والمنظمات التي يقودها لاجئون من أجل المشاركة في المناصرة الفعالة والحد من الانتهاكات والسياسات التمييزية في لبنان.
- تفعيل آلية مراقبة الانتهاكات المرتكبة من قبل السلطات اللبنانية ومحاسبة المسؤولين عن التزام السلطات اللبنانية بالقانون الدولي.



**ACHR**

**ACCESS CENTER FOR HUMAN RIGHTS (ACHR)**  
**Centre d'accès pour les droits de l'homme**

---

**TOGETHER FOR HUMAN RIGHTS**



Attribution-NonCommercial-  
NoDerivatives 4.0 International  
(CC BY-NC-ND 4.0)



@ACHRights

info@achrights.org

www.achrights.org